مغامرة حفتر العسكرية ورسائلها السياسية

هشام الشلوي

جنرال القذافي السابق خليفة حفتر الذي ساعده في انقلاب 1969 يكرر نفس التجربة ببنغازي، إذ حاولت قوات قبلية وضباط جيش الدخول من طريق بوابة سيدي فرج جنوب شرق بنغازي لضرب ما أسماه الجنرال المتقاعد: قواعد الإرهاب بالمدينة.

ووجه حفتر اتهاما مباشرا لجماعات متشددة تقوم بعمليات اغتيال لعسكريين ومدنيين بشرق ليبيا، في الوقت الذي لم تقم فيه أي جهة حكومية رسمية باستكمال التحقيقات في جريمة قتل واحدة وإعلان مسؤولية طرف ما عن هذه الجريمة، بل كل ما في الأمر أن قنوات ليبية تابعة لحزب تحالف القوى الوطنية (الدولية والعاصمة) وأخرى تتبع لحسونة طاطانكي (قناة ليبيا اولا) وقناة ليبيا لكل الأحرار التي يترأس مجلس إدارتها محمود شمام، وجهت اتهامات مباشرة للإسلاميين بليبيا في الضلوع وراء هذه الاغتيالات.

بعض الليبيين لا يتذكر أن اللواء المتقاعد كان في ثمانينيات القرن الماضي رئيسا لمحكمة عسكرية اصدرت أحكاما بالإعدام على معارضين لنظام القذافي، ولا يتذكرون أن حفتر الذي كان منزله يبعد خمسة كيلومترات عن "لانجلي" مقر وكالة الاستخبارات الأميركية قدم خدمات جليلة لنظام القذافي بتمزيقه للجبهة الوطنية لإنقاذ ليبيا، وكافأه القذافي على ذلك.

يعلم حفتر وكل من يدور في فلكه من مليشيات قبلية وضباط أن الحسم العسكري في بلد ينتشر فيه السلاح أكثر من انتشار الماء الصالح للشرب أمر شبه مستحيل، لكن حفتر والمليشيات التي تتقاطع مصالحها معه ككتائب القعقاع والصواعق يبتغي إرسال رسائل سياسية كوكيل أوروأميركي في الحرب على الإرهاب تقول إن بإمكانه أن يكون طرفا في اللعبة السياسية، بل بإمكانه أن يكون على رأس هذه اللعبة.

يعتقد حفتر أن دعوى الإرهاب الرائجة عالميا ستجعله محط اهتمام دوائر صنع السياسة الغربية، وأيضا تستغله بشكل مباشر دول إقليمية أعلنت حربها على ثورات الربيع العربي مبكرا بمصر وليبيا واليمن وتونس.

كما تحاول دول شرق أوسطية إقناع دول أوروبية كفرنسا بالإعتراف بانقلاب حفتر العسكري حال سيطرته على بنغازي وسيطرة حلفائه من الصواعق والقعقاع على طرابلس.

هذا الاستعراض العسكري السريع لحفتر وحلفائه نجح في بعث رسائل سياسية للداخل الليبي والذي يبحث عن حل لمعضلة الأمن ولو عن طريق الدبابة، فبادرت قبائل وضباط بإعلان انضمامهم لما أسماه حفتر عملية الكرامة، مستغلا حالة الانقسام الشعبي حيال ثورة 17 فبراير ومؤسساتها الديمقراطية الهشة.

أيضا يحاول حفتر عبر انقلابه العسكري تقديم نفسه على أنه داعم للمسار الديمقراطي في تناقض كبير، فقد اتصل بعدد من أعضاء هيئة الستين لكتابة الدستور لإقناع رئيسها علي الترهوني بتولي مهام المؤتمر الوطني بعد إسقاطه من مليشيات الصواعق والقعقاع، وهو أمر حسب ما هو متوفر من معلومات غير مُتفق عليه بين أعضاء هيئة الستين.

الثوار رغم نجاحهم في صد الهجوم على بنغازي وطرابلس يعانون من تشرذم سياسي وعدم وجود اتحاد يجمعهم، وليس صحيحا ما يُقال من أنهم يمثلون ذراعا مسلحا لحزب سياسي بعينه، ويعتقد كثير من الثوار أن السلاح وحده كاف لحل المختنقات السياسية والأمنية.

حالة الثورة المضادة التي يتزعمها حفتر وتتحالف معه فيها مليشيات قبلية قد لا تهدف بشكل أساس للسيطرة على الحكم، فمسألة السيطرة متعذرة على كل القوى السياسية والأمنية على الأقل في الوقت الراهن، لكن الثورة المضادة المتزعمة من حفتر تهدف إما إلى ضرب العملية السياسية الشرعية بالكامل والمتمثلة حاليا في الإعداد لانتخابات برلمانية تستلم التشريع ورسم السياسيات العامة من المؤتمر الوطني العام الجسم المنتخب، وهيئة الستين التي تعكف حاليا على كتابة دستور البلاد لعرضه على الاستفتاء الشعبي.

أو تهدف في أقل مطامحها إلى خلق مراكز تفاوضية قوية تستطيع من خلالها الثورة المضادة التسلل إلى جسم الدولة وتوجيهه إلى تحقيق أكبر قدر لها من المصالح الاقتصادية والسياسية، خاصة أن أحد أهم أهداف هذه الثورة المضادة بليبيا الآن إلغاء قانون العزل السياسي العائق الأكبر أمام تغلغل الثورة المضادة وقيادات النظام السابق بدواليب الدولة العليا.

أيضا تندرج محاولة كتيبتي الصواعق والقعقاع الجناح المسلح لحزب تحالف القوى الوطنية في إطار الضغط على رئيس الحكومة المنتخب أحمد معيتيق لمنح حقائب وزارية سيادية لمن يدور في فلك مصالح حزب التحالف، خاصة أن أعضاء من تحالف القوى الوطنية بالمؤتمر الوطني ساوموا رئيس الحكومة الجديد معيتيق للحصول على حقائب وزارية مقابل منحهم إبراء ذمتهم.

وعندما رفض معيتيق هذه المساومات جرى اقتحام مقر المؤتمر الوطني بقصور الضيافة في طرابلس وقتل موظفين بديوان رئاسة المؤتمر لتعطيل أعمال المؤتمر، والتي أهمها منح الثقة لتشكيلة معيتيق التي قدمها للمؤتمر صباح يوم 16 مايو/أيار الذي تم فيه قصف واقتحام مقر المؤتمر مساء.

جاء موقف حكومة وزير الدفاع ورئيس الحكومة المؤقت الحالي عبد الله الثني مفاجئا للجميع عبر بيان طالب المؤتمر الوطني بتجميد أعماله لحين انتخاب مجلس النواب القادم، ورفض تسليم مقاليد السلطة لرئيس الوزراء المنتخب أحمد معيتيق ليصب هو الآخر في مصلحة الثورة المضادة الحالية، فالوزراء الحاليون بالحكومة -وخاصة وزير العدل صلاح المرغني ووزير الثقافة الحبيب الأمين ووزير الكهرباء علي محيريق- ليسوا إلا امتدادا لرئيس الوزراء السابق والهارب علي زيدان، إذ إنهم يعلمون أنهم بحكومة معيتيق سيكونون خارج مربع السلطة التنفيذية، فسعوا بشكل حثيث إلى عرقلة الحكومة الجديدة.

أيضا من الأفكار المهمة في هذا السياق بعد قيام طائرات حربية بقصف مواقع لثوار بمدينة بنغازي والتي يكمن الاطمئنان إليها أنه لا يوجد بليبيا حاليا جيش وطني غير متحاز لأطراف اللعبة السياسية، فليس الجيش مجرد أشكال تتدرج في تسليح ورتب عسكرية وتشكيلات، بل هو بالأساس حزمة من الأفكار الموضوعية أهمها تجنب الخوض في السياسة أو الانحياز لأحد أطرافها، فأغلب التشكيلات الحالية من الجيش والتي تنتسب إلى رئاسة الأركان أو وزارة الدفاع هي مليشيات مسلحة لا تخضع للسلطة المركزية أو الإدارة السياسية.

فمثلا قوات الصاعقة التي أعلن جنرالها ونيس بوخماده انضمام قواته لعملية الكرامة لا تتمتع بحاضن شعبي ببنغازي، نظرا لسلوكيات أغلب جنودها ومنتسبيها الأخلاقية، فقد خرجت مظاهرات ببنغازي من أحياء عريقة بها كسوق الحوت والسلماني والصابري ضد قوات الصاعقة، وطردوا مليشيات الصاعقة من نقاط تمركزها، وهي مظاهرات شعبية صرفة لا يمكن أن تحسب على أي تيار سياسي أو عسكري، كما أن الجنرال بوخماده نفسه اعترف في أكثر من مناسبة بعدم سيطرته على قوات الصاعقة وانقسام ولاء جنودها لعدد من ضباطها.

أيضا من المهم الإشارة إلى استبعاد تدخل قوات مصرية على الأرض بليبيا، لخشية الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من استخدام البترول الليبي في حل المختنقات الاقتصادية التي يواجهها الرئيس الفعلي لمصر المشير السيسي.

ففي 17 مارس/آذار الماضي أوقفت البحرية الأميركية ناقلة النفط مورنينغ غلوري بناء على أمر مباشر من الرئيس باراك أوباما، وبعدها بيومين تبنى مجلس الأمن مشروع قرار أميركي بدين تصدير النفط الليبي بطرق غير شرعية بإجماع الأعضاء الدائمين بمجلس الأمن، وعليه فلن يسمح الاتحاد الأوروبي بتهديد صادرات النفط والغاز الليبي، خاصة مع إمكانية توقف صادرات الغاز الروسي لأوروبا عبر أوكرانيا.

ليس على الثوار الآن إلا خلق بيئة شعبية حاضنة لهم ولثورة السابع عشر من فبراير/شباط، عبر تولي مسؤولية توفير الأمن بكبريات المدن الليبية خاصة بنغازي وطرابلس والجنوب الليبي، فإذا ما نجحوا في توفير الأمن والحد من عمليات الاغتيال المستمرة فقد يحصلون على تأييد شعبي وزخم كبير لحماية الثورة من أية ثورات مضادة تدعمها قوى إقليمية ومحلية.

فعن طريق توفير الأمن يمكن سحب البساط من قوى الثورة المضادة وتعريتها أمام الداخل الليبي، وبالتالي السماح للعملية السياسية المتمثلة في إجراء انتخابات برلمانية وتقديم مشروع دستور للاستفتاء الشعبي أن تسير قدما، والتي تمثل البديل الوحيد والأمثل للتداول السلمي على السلطة وقطع الطريق أمام الاحتراب الداخلي واستنزاف موارد الدولة.

عن «الجزيرة نت»

الحرب القانونية على أسرانا الفلسطينيين

صالح لطفي

وافق الكنيست الإسرائيلي، أول من أمس، بقراءة تمهيدية، على مشروع قانون قدمه النائب الحاريدي "يعقوب ليتسمان" من قائمة "يهدوت هتوراه" الحاريدية يقضي بمنع رئيس الدولة - وفقا لما يمنحه إياه قانون أساس رئيس الدولة من صلاحيات - من منح عفو رئاسي لسجين ارتكب مخالفات بدوافع قومية، إلا بعد دفعه التعويضات المالية للمتضررين. وقد أيد هذا القانون 43 نائبا مقابل 16 معارضا.

وهذا القانون ليس الأول، وبالطبع لن يكون الأخير، من القوانين المقترحة على كنيست إسرائيل لسنه، للحيلولة دون توقيع اتفاق مع الفلسطينيين يقضي بدولة تقوم على ما تبقى من فتات الضفة الغربية والقطاع، وينهي وجود معتقلين وسجناء فلسطينيين سجنوا واعتقلوا على خلفية الصراع على فلسطين الممتد من فترة "البيشوف" إلى هذه اللحظة. ذلكم أن منطلقات هذه المجموعات الرافضة للسلام مع الفلسطينيين هي منطلقات إيديولوجية لا تتوقف عند حدود الأغوار ونهر الأردن. وسياسات النفس الطويل جزء أساس من مركبات الفكر الصهيوني. وكذلك اليهودي الصهيوني. فحلم "مملكة إسرائيل" يراود العلماني اليميني والحاريدي واليهودي الصهيوني على حد سواء، كل على طريقته ومعتقده.

هذا القانون يضع للوهلة الأولى شرطا تعجيزيا للحيلولة دون الإفراج عمن تبقى من السجناء الفلسطينيين باعتبار أن تبييض السجون مهمة مقدسة تلاقي إجماعا قوميا ودينيا ووطنيا فلسطينيا في الداخل والشتات، ويعتبر عند الرافضين لأدنى الحلول "السلمية" التي قبل بها المفاوض الفلسطيني انتصارا ساحقا يحققه المفاوض الفلسطيني، فضلا عن الديباجات العقدية العنصرية الثاوية في طياتهم هذا.

إلى جانب ذلك، ومن باب التحدي، بافتراض أن هذا القانون سيمرر في القراءتين الأولى والثانية، وسيدفع الفلسطينيون التعويضات، فإنه سيكون هناك قانون آخر سيسن للحيلولة دون خروج السجناء إلى فضاء الحرية.

لقد بات واضحا لدينا نحن الفلسطينيين أن تحرير السجناء جزء أساس من ثوابت القضية الفلسطينية، وأن العمل على تبييض السجون الإسرائيلية والإفراج عن كافة أسرانا وأسيراتنا، وكل من وقف إلى جانب القضية الفلسطينية، هو حق أخلاقي وواجب شرعي ووطني وقومي، فهي قضية ارتقت لأن تكون من المسلمات في حياة الفرد والجماعة الفلسطينية.. والمؤسسة الإسرائيلية ليس أمامها كثير خيارات، ومنطق القوة والحكم برسمها بات إلى زوال. والعاقل من اتعظ بغيره.

عن «مركز الدراسات المعاصرة» في فلسطين المحتلة

غربة الأوطان !

جمال سلطان

على خلاف كليرين ممن أبدوا دهشتهم من رد فعل الإعلام المصري الرسمي والخاص على بقاء المخترع الصغير «عبد الله عاصم» في الولايات المتحدة وعدم رغبته في العودة إلى وطنه فيما يشبه طلبه اللجوء السياسي أو الإنساني هناك، فإني تفهمت كليرا مبررات ودوافع الإعلاميين المصريين الذين شنوا هجوما عنيفا على الشاب الصغير طالب الثانوية العامة . واعتقد أنهم صادقون جدا مع أنفسهم في الهجوم عليه والتأكيد بأنه هو الخاسر من عدم العودة إلى «الوطن» وأنه لا ضمان لمستقبله في أمريكا وإنما مستقبله الحقيقي في مصر !! ، ومبعث تفهمي لموقفهم إدراكي أن الوطن الذي يتحدثون عنه يختلف تماما عن الوطن الذي عاشه وخاف منه الشاب الصغير الذي ألقوا القبض عليه لأنه تظاهر وسجنوه على ذمة خمس اتهامات خطيرة ومنعه الأمن الوطني من السفر مع زملائه وأعادوه من المطار قهرا وإذلالا ، قبل أن يتدخل وزير الداخلية «ويتساهل» معه تحت ضغط فضيحة دولية ويطلب منهم السماح له بالمغادرة لحضور مؤتمر المخترعين الدولي الذي دعاه . فالوطن الذي تقصده الزميلة لميس الحديدي أو زوجها عمرو أديب أو غيرهما من الإعلاميين هو ذلك الذي تعيشه نخبة صغيرة في رفاه وأمان مطلق وشبكة علاقات ضخمة مع أركان الدولة ، الوطن هنا هو نخبة تعيش في مدينتي أو مدينة الجولف أو مساكن الريف الأوربي على الطريق الصحراوي بمعزل تام عن العوام و«الناس الدون» ، أو في أسوأ الفروض في الزمالك والمهندسين ، وتقضي صيفها في فيلات مارينا إذا كانت الحال ضيقة أو في شواطئ فرنسا أو روابي سويسرا والنمسا إذا لم يكن هناك ارتباطات قهرية ، هو الوطن الذي يضخ في حساباتهم البنكي مليون جنيه مصري كل شهر تقريبا (تسعة ملايين جنيه متوسط العقد السنوي) وذلك عن جهدهم الكبير الذي يبذلونه كل ليلة لمدة ساعتين وسط معاناة النسكافيه وأجهزة التكييف في خدمة الوطن على شاشات الفضائيات ، وهو الأمر الذي يستلزم إجازة أسبوعية لمدة يومين للراحة من المجهود الخرافي ، هو الوطن الذي يملكون فيه أحدث أجهزة الموبايلات مدججة بعشرات الأرقام لوزراء وقيادات أمنية واستخباراتية وقضائية ، جميعهم رهن الإشارة وتحت الطلب للقضاء أي مصلحة لهم أو لهن أو للأنجال والأقارب ، الوطن الذي يعرفونه هو الذي يتنقلون فيه بأحدث السيارات وأغلاها ثمنا في ظل حماية من عدد من الحراسات الخاصة مضافا إليها حراسات رسمية تتحمل تكاليفهم الخزانة العامة بوصفهم قيمة وطنية غالية ، وهذا الوطن يختلف تماما عن الوطن الذي يعيشه عبد الله عاصم وملايين المصريين الآخرين ، الذين لا يرون من وجه الوطن إلا «الحكومة» أي المؤسسة الأمنية الباطشة ، ويسكن الملايين منهم في منطقة «العبة» بأحراش امبابة أو أدغال الكيلو 4.5 أو الكفور والنجوع المنسية من خريطة أي شيء يمكن وصفه بالبنية الأساسية للحياة الآدمية ، ملايين منتهى حلمهم «توكتوك» يعملون عليه باليومية فيوفرون خمسين جنيها أو مائة جنيه يعيلون به أحيانا أسرة من ثمانية أشخاص ، شتاؤهم بين البرك والمجاري الطافحة وصيفهم يقضونه غالبا سباحة في الترع الملوثة يتشبهون بصيف أبناء «الوطن الآخر» ، ويتنقلون عبر وسائل للنقل والمعيشة في محيط إنساني لا يصلح لحياة الحيوانات في دول أخرى ، الشاب الصغير عبد الله عاصم عندما بدأ يفتح عليه لم ير الوطن الذي هو مدينة الانتاج الإعلامي والاستديوهات المكيفة ، وإنما الوطن الذي هو سجون القمع والإهانة وسحق آدمية الإنسان وزنزانة قذرة في أحد أقسام الشرطة وقاض شامخ وجه له اتهامات كافية لوضعه في السجن بقية عمره حتى يموت فيه ، ولولا الضجة الكبرى وغضب تجاوز حدود الدولة لبقي في السجن بضع سنين نسيا منسيا ، الوطن الذي تقصده لميس وعمرو ليس هو الوطن الذي يعيشه طلاب الجامعة الباحثون عن حقهم في الكرامة والحرية والعدالة واحترام الإرادة السياسية ، وإن اختلف الآخرون معهم ، هؤلاء الشبان الذين يعيشون يومهم وليلهم على وقع قنابل الغاز ودخانها الخانق الذي يدمع العين ويحرق الصدر ويتلف الأعصاب ورصاص الخرطوش أو الذخيرة الحية والمطاردات الأمنية في محيط الجامعة وفي داخلها ويشيعون كل يوم زميلا لهم كان في الليلة السابقة يسامرهم ويحلم معهم حلما جميلا بعد تخرجه فإذا هم يوارونه جسده الغض التراب ويدفنون حلمه الجميل معه ، ويشعرون أن أحلامهم جميعا ستدفن غدا أو بعد غد معه ، ثم إذا عادوا إلى بيوتهم ينتظرون طارق الفجر أو الضحى ليلقي القبض عليهم بتهمة «التنغيص» على الوطن وتكدير السلم العام والتظاهر بدون رخصة ، هذا وطن مختلف تماما عن الوطن الذي تعيشه لميس وعمرو وأحمد وروبا وغيرهم ، لذلك من الطبيعي أن تتكلم لميس بمنطق لا يفهمه أبدا عبد الله عاصم ، ويتكلم عبد الله عاصم بمنطق لا تفهمه نهائيا لميس .

إنه الوطن الذي يفقد معناه ورمزيته وحنانه ، إنه الكلمة التي تضيع دلالتها من جميع قواميس اللغة ، إنه المستقبل الذي يهرب من مصر ، الجذور التي تهاجر أرضها ، هي التغريبة الجديدة لجيل جديد من المصريين كتب عليه أن يعيش الغربة ، سواء الغربة في وطنه أو الغربة خارجه ، وغربة الأوطان أشد وطأة من الغربة خارجها ، ولا تملك أن تلوم شابا مثل عبد الله عاصم على مغادرته وهجرته من وطن لا يعرفه ولا يفهمه ولا يشعر به ، وطن تحول إلى كابوس في خياله ورحلة عذاب أبدية لا يعرف نهايتها لا يفهم حتى قواعدها ، وطن يقهره ويطارده ويسرق كل حلم جميل من خياله ولا يوفر له أي فرصة للأمل أو حضن حاني يحجبه عن المفارقة والهجرة ، وقد كان أبو الطيب المتنبي يقول قديما : إذا رحلت عن قوم وقد قدروا .. ألا تفارقهم فالراحلون هم .

عن «المصريون» القاهرية